العلاقة بين الاصلاح السياسي والحكم الرشيد في النظم السياسية

ا. م. د. سعد علي حسين

كلية العلوم السياسية – جامعة المستنصرية

الملخص:

يمكن القول ان هناك علاقة وثيقة ما بين الاصلاح السياسي والحكم الرشيد، وذلك لأن مجالات الاصلاح السياسي لها ارتباط بتطبيق مقتضيات الحكم الرشيد، فإرساء دعائم الحكم الرشيد يتطلب وجود مؤسسات قوية لإرساء نظام ديمقراطي، وتتمثل تلك المؤسسات في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو ما يعني اصلاح مؤسسات الدولة لتصبح اكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية وادائها لمهامها ووظائفها بالشكل الصحيح، والعمل على اصلاح وتعديل النصوص الدستورية التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية ، وازالة الفجوة بين تلك النصوص واهداف المجتمع في التطور الديمقراطي من خلال ضمان الفصل بين السلطات ، والتداول السلمي للسلطة بالطرق السلمية ، واقامة انتخابات حرة تصون الممارسة الديمقراطية ، واصلاح النظام الانتخابي بما يضمن التمثيل العادل لكل فئات المجتمع فضلا عن اصلاح السلطة القضائية وتعزيز دورها وصيانة استقلالها، وتفعيل دور الاحزاب السياسية وتشجيع المشاركة السياسية، وهذه الاجراءات بمجملها تؤدي الى قيام حكم رشيد وفاعل يمكن تحديده ببساطة بانه الحكم الذي تمارسه قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، ولا يمكن تحقيق الحكم الرشيد الا عن طريق ابعاد ثلاثة يأتي في مقدمتها البعد السياسي المتمثل بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها بالإضافة الى البعد المؤسسي والبعد الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح السياسي – الحكم الرشيد – العراق

The Relationship Between Political Reform and Good Governance in Political Systems

Dr. Saad Ali Hussein
College of Political Science – Al-Mustansiriya University

Abstract:
The relation between political reform and good governance: Iraq as a model -Assist. Prof. Dr. Saad Ali Hussein- College of political science – Al-Mustansiriyah university
It can be said that there is a close relationship between political reform and good governance, because the areas of political reform are related to the application of the requirements of good governance because good governance need the existence of strong institutions to establish a democratic system and these institutions are the legislative and executive and judicial institutions which mean reforming the State institutions to become more efficient, accountable and transparent, and perform their tasks and functions properly, and work to reform and amend constitutional texts that contradict the requirements of democracy and eliminate the gap between those texts and the goals of society in democratic development by ensuring the separation of powers and the peaceful transfer of power through peaceful means and the establishment of free elections that safeguard Democratic practice and reform of the electoral system to ensure fair representation for all segments of society, as well as reforming the judiciary, strengthening its role and maintaining its independence, activating the role of political parties and encouraging political participation, and these procedures lead to an active good governance defined as the governance which implemented by electoral political leaderships and administrative staffs committed to the

development of society's resources, the progress of citizens, and the improvement of their quality of life and well-being, with their consent and through their participation and support. Good governance can only be achieved through three dimensions, foremost of which is the political dimension represented by the nature and legitimacy of political power, in addition to the institutional dimension and the economic dimension.

Key words: Political reform – Good Governance.

المقدمة:

يمكن القول ان هناك علاقة وثيقة ما بين الاصلاح السياسي والحكم الرشيد، وذلك لأن مجالات الاصلاح السياسي لها ارتباط بتطبيق مقتضيات الحكم الرشيد، فإرساء دعائم الحكم الرشيد يتطلب وجود مؤسسات قوية لإرساء نظام ديمقراطي، وتتمثل تلك المؤسسات في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو ما يعني اصلاح مؤسسات الدولة لتصبح اكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية وادائها لمهامها ووظائفها بالشكل الصحيح، والعمل على اصلاح وتعديل النصوص الدستورية التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية ، وازالة الفجوة بين تلك النصوص واهداف المجتمع في التطور الديمقراطي من خلال ضمان الفصل بين السلطات ، والتداول السلمي للسلطة بالطرق السلمية ، واقامة انتخابات حرة تصون الممارسة الديمقراطية ، واصلاح النظام الانتخابي بما يضمن التمثيل العادل لكل فئات المجتمع فضلا عن اصلاح السلطة القضائية وتعزيز دورها وصيانة استقلالها، وتفعيل دور الاحزاب السياسية وتشجيع المشاركة السياسية، وهذه الاجراءات بمجملها تؤدي الى قيام حكم رشيد وفاعل يمكن تعريفه ببساطة بانه الحكم الذي تمارسه قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم

ودعمهم، ولا يمكن تحقيق الحكم الرشيد الا عن طريق ابعاد ثلاثة يأتي في مقدمتها البعد السياسي المتمثل بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها بالإضافة الى البعد المؤسسي والبعد الاقتصادي.

اشكالية البحث: يسعى البحث الى بيان اشكالية اساسية تتمثل في انه (كلما تم القيام بإجراء اصلاحات سياسية حقيقية كلما اسهم ذلك في تحقيق وقيام حكم رشيد وفاعل في النظم السياسية).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان (القيام بإصلاحات سياسية حقيقية وشاملة وفعالة في النظم السياسية يؤدي الى قيام حكم رشيد فاعل وحقيقي فيها) .

هيكلية البحث: من اجل الوصول الى غاية البحث واثبات فرضيته فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ، جاء المبحث الاول تحت عنوان ماهية الاصلاح السياسي ، اما المبحث الثاني فقد تضمن ماهية الحكم الرشيد ، وجاء المبحث الثالث تحت عنوان العلاقة بين الاصلاح السياسي والحكم الرشيد.

المبحث الاول: ماهية الاصلاح السياسي

يعد الاصلاح السياسي من اهم القضايا التي تشغل المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه النظم السياسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولا يمكن لأي عملية اصلاح سياسي ان تنجح او تستمر دون ان تستند الى اساس فكري متين وتأصيل نظري يساهم في توجيه السياسات وضمان فعاليتها، وعليه سنستعرض في هذا المبحث المقصود بالإصلاح السياسي وتمييزه عن المفاهيم المقاربة، وآليات الاصلاح ومعوقاته.

المطلب الاول: مفهوم الاصلاح السياسي

يمثل الاصلاح السياسي الخطوة الاولى لعملية التحول الديمقراطي، فالإصلاح يعمل على ايجاد الظروف والمناخ المناسب والملائم لعملية التحول الديمقراطي اي الانتقال من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي، والتحول في الاهداف والعمليات التي تؤثر على ممارسة السلطة السياسية، وبذلك يشكل الاصلاح السياسي مجموعة من الاجراءات للانتقال الى نظام سياسي فعال عبر الادوات القانونية بهدف زيادة القدرة والفعالية على التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة التي تطرأ على النظام السياسي، وبذات النحو يفضي الاصلاح السياسي الى ادخال تعديلات على النظام السياسي من اجل ايجاد مزيد من الديمقراطية لا سيما في مجال الحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية، مع العمل على تعديل الاطار الدستوري ليناسب متطلبات الاصلاح(الشميري ٢٠١٤ ، ٤٣).

وهناك العديد من التعريفات التي جرى عرضها وتقديمها لتحديد المقصود بالإصلاح السياسي، ودون الخوض في تفاصيل تلك التعريفات يمكن ان نشير الى البعض منها ومن تلك التعريفات تعريف برنامج الامم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية، فقد عرف برنامج الامم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية الاصلاح السياسي باعتباره (الركن المرسخ للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الانجاز وكفاءة الادارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها ولصيغتها الدستورية والقانونية بما يضمن توافقا عاما مع الدستور وسيادة للقانون وفصلا للسلطات وتحديد للعلاقات فيما بينها)(نقلا عن باهي ٢٠١٥ ، ٣١٧).

ويرى الاستاذ (حسنين توفيق ابراهيم) ان الاصلاح السياسي يتمثل في (تأسيس عقد جديد بين الدولة ومواطنيها يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند الى مبادئ واسس احترام حقوق

الانسان وإقرار التعددية السياسية والفكرية وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة(ابراهيم ٢٠٠٥ ، ٧١).

ويعرف الاصلاح السياسي كذلك باعتباره (مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات والمؤسسات والابنية، الاطر والاليات، الاداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئتين الداخلية والخارجية والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الاساسية) ، كما يعرف باعتباره (عملية تقتضي اعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحها ومواكبتها لروح العصر ومتطلباته والتوجه نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة، الا ان التغيير لا يقتصر على المبادئ بل يستوجب ان يعقبه تغيير في القيادة السياسية ثم تغيير في هياكل السلطة وفي طريقة ممارسة السلطة التي تؤدي في النهاية الى تغييرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام)(عبد الزهرة ٢٠١٩ ، ١١).

وعليه يمكن القول ان الاصلاح السياسي عملية تهدف الى تبني الديمقراطية كنموذج في الحكم عن طريق الانتقال التدريجي البطيء من قبل الفئة الحاكمة نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية بحيث يتم الاعتماد على دستور جديد يضمن الحقوق والحريات للمواطنين والتعددية الحزبية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة.

والإصلاح السياسي لا يعد ظاهرة مستقلة عن الظواهر السياسية الاخرى، بل هناك العديد من المفاهيم المقاربة له والتي لها علاقة به، مثل التنمية السياسية والتغيير

السياسي والتحديث السياسي والتحول الديمقراطي، وبالإمكان التمييز بين الاصلاح السياسي والتنمية السياسية من خلال معرفة دور الاصلاح السياسي في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية بين النظام السياسي وافراد المجتمع ، والمشاركة في تصحيح توجهات المؤسسات الدستورية في دولته، في حين يتمثل الهدف من التنمية السياسية في تعديل وتطوير بنية النظام السياسي ليصبح اكثر فاعلية وكفاءة في مواجهة التغيرات الحاصلة، كما تضمن التنمية السياسية التحول من مرحلة الى اخرى وبشكل مرتبط بالتخصص ، اما الاصلاح السياسي فيعمل على احداث التغيير التدريجي وتعديل النظام القائم(حميد ٢٠٢٥ ، ١٢).

اما التغيير السياسي الذي يعد احد المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي ، فإنه يعد عملية ذات مراحل متعددة يتم من خلالها الانتقال من الوضع الحالي الى الوضع المنشود ، وهناك على الاقل ثلاثة عناصر اساسية ينبغي ان تكون حاضرة لإنجاز التغيير ، وهي عدم الرضا القائم، وجود انموذج محدد للتغيير، وجود طريقة مقترحة للتغيير، وهو يشير الى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها او دول عدة(ياسين ، مهدي ٢٠١٣ ، ٨٠-٨١).

ويمكن القول ان هناك ترابط بين الاصلاح السياسي والتحديث السياسي ، فكلاهما يعملان على إحداث تغييرات تمس طبيعة الانظمة السياسية القائمة، ووضع اساليب جديدة تدفع باتجاه التحول الذي يمس جوهر الجوانب السياسية من خلال تطبيق اسس ديمقراطية حديثة قائمة على المشاركة، لكن بالمقابل هناك اختلاف ما بين الاصلاح السياسي والتحديث السياسي يتمثل في ان التحديث السياسي يعني الاخذ بالنظام الغربي كنموذج للحكم ، ونقل المجتمع من وضعه الحالي الى وضع اكثر تطورا ، اما الاصلاح السياسي فليس بالضرورة ان يعتمد النظام الغربي ليكون

اصلاحا حقيقيا، وقد يحدث احيانا كمبادرة من النظام السياسي نفسه بسبب عوامل داخلية او خارجية(حميد ٢٠٢٥ ، ١٣).

اما بالنسبة للتحول الديمقراطي فهناك اختلاف ما بينه وبين الاصلاح السياسي ، فللتحول الديمقراطي مسار محدد ويحدث بعدة مراحل وبصورة تدريجية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتم خلالها انتقالات نوعية تجعل المناخ السياسي متهيأ لزرع جذور الديمقراطية ، ويحدث نتيجة لضغوط العوامل الخارجية والداخلية اي ان تغيير النظام السياسي جذري ، اما الاصلاح السياسي فهو مسار مفتوح الخطوات ومستمر نحو تحسين اداء المؤسسات السياسية والدستورية ، ويتم بموجبه تغيير هيكلية النظام السياسي وهو يحدث كذلك نتيجة ضغوط العوامل الخارجية والداخلية ، والاصلاح السياسي مفهوم نسبي يتجسد في تحسين الاوضاع السياسية من ناحية التعددية الحزبية واتاحة حريات التعبير والفصل بين المؤسسات السياسية ، وهذا عكس التحول الديمقراطي الذي يكون شاملا في التحول نحو الديمقراطية(حميد ٢٠٢٥ ، ١٥).

المطلب الثاني: آليات الاصلاح السياسي

لا يمكن الحديث عن اي اصلاح سياسي ما لم يتضمن مجموعة من الآليات التي تعبر عن متطلبات المجتمع والتي تعد ضرورية حتى تكون عملية الاصلاح متكاملة، ومن ابرز تلك الآليات الآتي:

١- وجود دستور مكتوب يتلاءم مع المتغيرات الجديدة التي تطرأ على الحياة السياسية والمعطيات الديمقراطية الجديدة التي تطرأ على المجتمع.

٢- الفصل بين السلطات دون ان يعني ذلك الفصل التام وذلك لأن المصلحة العامة تقتضي التعاون بين المؤسسات في الحدود التي رسمها الدستور والقانون، فالفصل بين السلطات وما يصاحبه من رقابة متبادلة بينها يؤدي الى ضمان احترام كل مؤسسة لحدودها الدستورية واحترامها لقواعد القانون، فضلا عن جعل المؤسسة

القضائية رقيبة على المؤسسات الاخرى وضمان خضوع قرارات المؤسسة التنفيذية لرقابة القضاء والغائها عند مخالفتها.

٣- التعددية السياسية، فبدون وجود تعددية سياسية لا يمكن الحديث عن اصلاحات سياسية في المجتمع، لأن التعددية تعني وجود جماعات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية تمثل اطياف المجتمع والتي تتنافس فيما بينها من اجل الوصول الى السلطة بطريقة سلمية والتي تستطيع عبرها تطبيق الاهداف والبرنامج الذي تدعو اليه، وتسمح التعددية بوجود احزاب سياسية تمارس نشاطها بكل حرية وفي حالة وجودها ضمن صفوف المعارضة تقوم بمراقبة النظام السياسي ونقده، كما لا يشترط وجود الحزب الذي ينادي بالإصلاح خارج سلطة المؤسسات السياسية لأن اي حزب مهيمن على السلطة يمكنه ان يقوم بالإصلاح اذا شعر ان الفساد وعدم الفعالية بدءا يضران بقدرته على الحكم.

٤- حرية الاعلام والصحافة اذ تؤدي وسائل الاعلام المستقلة دورا مهما في الحياة السياسية عبر مراقبة الحكومات ، وتوعية الناس حول القضايا التي تؤثر في حياتهم والتي لها دور رئيس في تعزيز السلم الاهلي في المجتمعات ، وكذلك في ارساء دعائم الامن والاستقرار في اي بلد من البلدان عبر الرؤى والافكار التي يتم طرحها، والاعلام الحر يقوم بدور اساسي في بناء الثقافة العامة للمواطنين ويحاسب القادة ويوفر منبرا لمناقشة القضايا الوطنية التي تمس المجتمع والدولة، وضمان حرية الاعلام يتطلب رفع جميع اشكال الهيمنة الحكومية بوصفه قضية للإصلاح السياسي، من خلال اصدار تشريعات تضمن ممارسة النشاط الاعلامي بكل حرية وتضع المعايير التي تحكم عمله (عبد الزهرة ٢٠١٩ ، ١٩-٢٤). .

٥- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتبرز اهمية منظمات المجتمع المدني من حيث انها تمثل اهم قنوات المشاركة الشعبية والادارة السلمية للصراع والتنافس بين المجتمع والدولة، فلا يمكن الحديث عن اي تطور سياسي او اقتصادي او

اجتماعي دون العودة الى منظمات المجتمع المدني لقدرتها على البروز والتفاعل الذي تمارسه في الدولة والمجتمع، كما انها تعمل على منع احتكار الدولة والقطاع الخاص للمجتمع، فضلا عن كونها اداة جيدة للضغط الشعبي وأحد ادوات الرقابة المجتمعية لإدارة وضبط وترشيد الواقع السياسي والاجتماعي، كما انها تعمل على نبذ الفرقة والشقاق بين ابناء المجتمع الواحد عبر عقد المؤتمرات التي تعزز من الوحدة الوطنية والتي تصب في مصلحة الدولة والمجتمع.

٦- تعزيز الثقافة السياسية، فالثقافة السياسية المساهمة تحفز السلطة على تلبية احتياجات المواطنين، كما يتمتع جميع المواطنين بالحصول على حقوقهم السياسية والمدنية التي تؤهلهم لأداء وظائفهم الاساسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات والانتماء الى الاحزاب السياسية وكذلك حق التظاهرات والاضرابات، كما تساهم الثقافة السياسية المساهمة في ايجاد وتكوين الهوية الوطنية وزيادة درجة التجانس السياسي والاندماج الاجتماعي، وزيادة الوعي الفردي والجماهيري للحصول على حقوقهم المشروعة، وبالتالي فان تعزيز الثقافة السياسية المساهمة يجعل النظام السياسي ديمقراطيا.

٧- النخبة المثقفة، اذ تؤدي النخبة المثقفة دورا كبيرا في الاصلاح السياسي من خلال الافكار الاصلاحية التي تحملها والتي تسعى من خلالها الى تغيير الوضع القائم وإعادة توزيع السلطة في المجتمع فضلا عن بناء قيم وتقاليد للممارسات الحقيقية للديمقراطية وتنميتها من خلال المؤسسات التعليمية وتكريس اهتمامها بقضايا لم تحل بعد من اجل مواكبة العصر والتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي (حميد ٢٠٢٥ ، ٢٢-٢٣).

المطلب الثالث: معوقات الاصلاح السياسي

مثلما ان هناك أليات خاصة بالإصلاح السياسي لا يتحقق الا بوجودها فإن هناك بالمقابل معوقات وتحديات تواجه تلك العملية، اذ تواجه عملية الاصلاح السياسي جملة من المعوقات التي يمكن تحديدها بما يأتي:

أ- عدم توفر الارادة السياسية لدى السلطة، فالسلطة السياسية لا ترغب بالإصلاح السياسي لأنه يصطدم بمصالحها السياسية والاقتصادية والامتيازات التي حصل عليها، وهو ما يجعلها تعارض القيام بإصلاحات حقيقية، فضلا عن طبيعة الانظمة التسلطية التي تعد من اهم معوقات الاصلاح السياسي، اذ ان اي مبادرة للتغيير والاصلاح السياسي لن يكون لها معنى اذا ما كانت هنالك رغبة جادة وملحة من قبل السلطة السياسية بالتغيير والاصلاح السياسي، اذ ترى السلطة السياسية ان عملية الاصلاح السياسي ستكون على حساب مصالحها والتخلي عن امتيازاتها ومكاسبها وهو ما يجعلها تقف عائقا امام تحقيق اصلاح سياسي حقيقي وفعلي للدولة والمجتمع.

ب- ضعف المؤسسات السياسية، ومن ابرز اسباب ذلك الضعف بروز ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وهيمنة سلطة سياسية على اخرى ، ونعني هنا هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وبالتالي يصبح الفصل بين السلطات شكليا نتيجة هيمنة السلطة التنفيذية على مفاصل الحياة السياسية المختلفة على حساب السلطة التشريعية، وهذا الامر بمجمله يمثل عائقا امام الاصلاح السياسي.

ج- غياب فاعلية منظمات المجتمع المدني، اذ ان عدم وجود منظمات مجتمع مدني ضاغطة على المؤسسة الحاكمة يمثل معوقا مهما من معوقات الاصلاح السياسي خصوصا اذا ما علمنا ان منظمات المجتمع المدني تعد بمثابة مدارس لتعلم الديمقراطية من خلال مساعدتها بممارسة العمل الديمقراطي وتعليم الفرد

السلوك الديمقراطي، واذا كان النظام السياسي مركزيا فإن ذلك يعني غياب المجتمع المدني وهو ما يعني بالمقابل عدم وجود اصلاح سياسي فعلي نتيجة عدم وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة مما يمثل عائقا امام الاصلاح السياسي.

د- دور القبيلة في الحياة السياسية، اذ تمارس القبيلة والعشيرة دورا مهما على الصعيد السياسي خصوصا في المجتمعات العربية، وعلى الرغم من ان اي نظام سياسي في الواقع لا يعمل على تمثيل او تعزيز دور العشائر في العملية السياسية، الا ان هذا هو من الناحية الشكلية فقط اما الواقع غير ذلك اذ تعتمد اغلب الانظمة السياسية على العشائر في تعزيز موقف الحكومة، وتستوعب سياسات الدولة فعليا التركيبة العشائرية وتركز عليها في تعاملها معهم، وللقبيلة والعشيرة دور كبير في العملية السياسية داخل النظم السياسية العربية خصوصا ، ويظهر ذلك بشكل واضح خلال اوقات الازمات التي تمر بها الدولة وخلال العملية الانتخابية ولا سيما في النظام الانتخابي الذي يقوم على اساس تقسيم الدوائر الانتخابية، اذ ان هذه العملية تعزز من دور القبيلة والعشيرة ويكون الانتخاب بها على اساس الانتماء القبلي ، الامر الذي يجعل من عملية الاصلاح والتغيير في المجتمع والدولة ذات صعوبة ، ومن ثم لا يمكن تحقيق الاصلاح السياسي بالشكل الصحيح الا من طرد ثقافة العنصرية القبلية والعشائرية وتعزيز الانتماء للوطن(كامل ٢٠١٥ ،٦٦-٧٢).

ر- تمارس العوامل الخارجية دورا هاما في تأخر او ايقاف الاصلاحات السياسية في دول عالم الجنوب لاسيما بعد التحولات التي حصلت نتيجة زوال القطبية الثنائية اثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الاشتراكية ، وبرزت الولايات المتحدة الامريكية كأحد المعوقات الخارجية ضد عملية الاصلاح السياسي والذي جاء من كونها قوة عظمى تهيمن على العالم وفق مصالحها الاستراتيجية ، والتي تعاملت مع الدول تعامل براغماتي قائم على اساس المنفعة، فضلا عن تأثير المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات وفرض شروطها مقابل تقديم تلك

المساعدات وفق المنطق الليبرالي على دول عالم الجنوب اي تكون المساعدات مشروطة ، وعليه يتحول الدعم الخارجي للإصلاحات السياسية الى اشكالية تواجه دول عالم الجنوب ويرجع ذلك الى ارتباط هذا الدعم بمصالح خاصة(حميد ٢٠٢٥ ، ٢٥).

المبحث الثاني: ماهية الحكم الرشيد

يعد الحكم الرشيد من ابرز المفاهيم التي برزت في النظم السياسية المعاصرة، خاصة مع تصاعد الاهتمام بقضايا التنمية والعدالة ومكافحة الفساد، ولا يمكن ان يكون هذا المفهوم فعالا او قابلا للتطبيق ما لم يستند الى تأصيل نظري واضح يحدد ابعاده ومعناه وآليات تطبيقه ، وهو ما سيستعرضه هذا المبحث من خلال بيان المقصود بالحكم الرشيد وآلياته وعناصره وابعاده.

المطلب الاول: تعريف الحكم الرشيد

تطور تعريف الحكم الرشيد على مرّ الزمن وتحول من أولويات الحكم التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والنمو الاقتصاديين إلى سياسات الحكم ومؤسساته التي تعزز على أفضل وجه توفير قدر أكبر من الحرية والمشاركة الحقيقية والتنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان، وقد حدد المجتمع الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر، في عدد من الإعلانات ووثائق المؤتمرات العالمية الأخرى، الترابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ويسلّم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره ١١/٧ بذلك، إذ يربط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان باعتباره (الحكم الذي يتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة ويلبّي احتياجات وتطلعات الشعب، بما في ذلك النساء وأفراد الجماعات الضعيفة والمهمَّشة، وهو الأساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد)، ويسلم القرار أيضاً بأن هذا الأساس شرطٌ لا غنى عنه لإعمال حقوق الإنسان، ومنها الحق في التنمية (التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان).

وترتبط مختلف الموضوعات التي تندرج تحت عنوان الحكم الرشيد ارتباطاً وثيقاً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن أبرز تلك الموضوعات أربعة:

(أ) تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

(ب) تحسين تقديم الخدمات.

(ج) سيادة القانون.

(د) مكافحة الفساد.

وعلى وجه الخصوص، تؤدي إصلاحات الحكم الرشيد، في مجال إتاحة الخدمات الحكومية إلى الناس عامة، إلى النهوض بحقوق الإنسان عندما تحسن قدرات الدولة على الوفاء بمسؤوليتها في توفير المنافع العامة الأساسية لحماية عدد من حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم والصحة والغذاء(UNDP 1997, p2).

ويعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية" (World Bank 1992, p1) ، ويبدو جلياً أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك، اما منظمة الشفافية الدولية فتعرف الحكم الرشيد بأنه: " الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وايجاد آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها"(نقلا عن محمد، سامي عبيد واخرون ٢٠٢٣، ١٣٥).

ويمكن القول بأن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتسم بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويُعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية.

المطلب الثاني: آليات وعناصر الحكم الرشيد

يمكن القول ان هناك جملة من الآليات التي يتسم بها الحكم الرشيد وكما يأتي:(بوجحفة ٢٠١٨، ١١٩-١٢١)

١- حكم القانون (Rule of Law) : يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

٢-الشفافية (Transparency) : تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

٣-المسؤولية (Responsibility) : ان تتضافر كل جهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغيدة لهم بقدر المستطاع.

٤-بناء التوافق(consensus Building): يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

٥-المساواة (Equity) : تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

٦-الفعالية والكفاءة (Affectivity & Efficiency): تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

٧-المساءلة (Accountability) : يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.

٨-الرؤية الاستراتيجية (Strategically Vision) : يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

ويمكن تحديد عناصر الحكم الرشيد من خلال المرتكزات التالية(كمال و سفيان ٢٠١٨ ، ٢٩٢-٢٩٣):

أ- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع، وتعتمد أساس المحاسبة.

ب- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

ج- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

د- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلالية القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

ر- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدولة ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

ز- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الرقابة وترسيخ الحكم الراشد.

المطلب الثالث: ابعاد الحكم الرشيد

يتضمن الحكم الرشيد ثلاثة ابعاد مترابطة فيما بينها وهي كالآتي:

اولا: البعد السياسي ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها، ويتمثل في تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا اساسيا لتجسيد الحكم الرشيد وذلك من خلال : (الموسوعة السياسية نت)

١- تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تسمح بمشاركة احزاب سياسية ومواطنين في اطار القانون.

٢- مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس في اطار الآليات الانتخابية (المشاركة الدورية) وانما في اطار الامكانات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة سلطة الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط خضوع المواطنين والحكام للقانون وانما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القوانين.

٣- صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل راي عام تام وواع.

٤- هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بعملية التحقيق ونظام اتصالي واعلامي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

ثانيا: البعد المؤسسي او التقني وهو يتعلق بعمل الادارة العامة وكفاءتها وفاعليتها حيث يضمن ترسيخ دعائم الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوفر كل من الشفافية والمساءلة التي تستدعي ارساء دعائم هياكل مؤسسية تتلاءم ومرحلة التحول الديمقراطي الذي يرتبط بدوره بالمتغيرات السابقة.

ثالثا: البعد الاقتصادي وتحسين مستوى الاداء، اذ لا يجوز اغفال دور واهمية البعد الاقتصادي حيث يمثل هذا البعد احد اهم محاور واليات الحكم الرشيد الجيد كخطوة على طريق التحول الديمقراطي ، اذ لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وانما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الاداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الازمات وذلك عبر اصلاحات هيكلية، ولهذا فان البعد الاقتصادي يتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيرهما على حياة المواطنين في تحسين نوعية حياتهم ناهيك عن علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الاخرى من جهة اخرى(فاخر٢٠٢٣ . ٢٣-٢٤).

المبحث الثالث: العلاقة بين الاصلاح السياسي والحكم الرشيد

اشرنا سابقا الى ان الاصلاح السياسي يعني تحسين النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، ويهدف الاصلاح السياسي الى ثلاثة اهداف رئيسية تتمثل في(شايف ٢٠١٩ ، ١٨):

١- المشاركة السياسية باعتبارها احد اهم معايير الحكم الرشيد والتي تستهدف النظم المنغلقة والتعسفية التي يجب ان تغير من انماط تفاعلها وسلوكها السياسي بما يمكنها من مسايرة التحولات الاقليمية والدولية من خلال اشراك الافراد في رسم السياسات العامة وصنع القرارات، والمشاركة السياسية لا تعني حرية الاختيار فحسب بل وحق الجميع في الترشح للمناصب العليا.

٢- اعادة تنظيم المجال السياسي للنظم، اذ لا بد من تحديث النظم السياسية التقليدية واستبدالها بنظم عصرية ديمقراطية عبر الوسائل السلمية والحضارية للتغيير السياسي، باعتبار ان المشكلة في غياب هذا المجال الحديث تكمن في ان السياسة تحيد عن قواعدها واخلاقياتها فتمثل الى التعبير عن نفسها في صورة عنف اعمى.

٣- تجديد مصادر الشرعية، اذ تتغير مصادر الشرعية عبر التاريخ في حالة تطورية تحديثية للفكر الانساني مع مراعاة قواعد الدين في ذلك، ولعل مصادر الشرعية في انحاء مختلفة من العالم ومنها العالم العربي لا زالت تقليدية تستند الى العصبية القبلية والعشائرية او العائلة او الطائفة او المذهبية وكذلك الشرعية الثورية.

ويمكن القول ان هناك علاقة وثيقة بين الاصلاح السياسي والحكم الرشيد انطلاقا اولا من حيث ان عملية الاصلاح السياسي تعد ضرورة حتمية لبلوغ الحكم الرشيد بمقاصده المختلفة، لأن البنى والهياكل التقليدية لا تلبي مبادئ الحكم الرشيد، وعليه لا بد من اجراء عمليات اصلاحية في الاطار البنيوي والهيكلي والتشريعي والقيمي

للدولة محل الاستهداف بمبادئ الحكم الرشيد، وثانيا باعتبار ان الاصلاح السياسي يتقاطع مع الحكم الرشيد في الكثير من المفاهيم والعمليات المشتركة بينهم مثل المشاركة السياسية التي هي احد اهم عناصر الحكم الرشيد، كما ان مفهوم الحكم الرشيد يقوم على وجود عدة فواعل مشتركة في ممارسة السلطة داخل النظام السياسي هي الدولة(الحكومة) ، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

واذا ما اراد اي نظام سياسي بلوغ الحكم الرشيد فانه يتوجب عليه القيام بعدة اصلاحات سياسية تمكنه من تحقيق الحكم الرشيد، وذلك لان اغلب دول العالم وخصوصا الدول الريعية تعاني من ظاهرة الفساد نتيجة للأحداث والتطورات المتسارعة في العالم وعدم سعي الانظمة الحاكمة الى بلوغ هذه التطورات مما جعلها انظمة سياسية هشة ذات بنية سياسية واقتصادية واجتماعية ضعيفة الامر الذي دفع اغلب تلك الدول الى اجراء الاصلاحات السياسية، ومن تلك الاصلاحات السياسية الواجب القيام بها الاتي:

اولا: تعديل القانون الانتخابي

ان تعديل القانون الانتخابي يعد بمثابة اساس لعملية الاصلاح السياسي على اعتبار ان القانون الانتخابي بمثابة القاعدة او الركيزة الاساسية لأي عملية سياسية، فإذا كان القانون يضمن لجميع مكونات المجتمع حقوقهم فإن ذلك ينعكس على العملية السياسية بشكل ايجابي ، اذ تكون عملية ناجحة تكفل للجميع المشاركة، وعليه فإن تعديل القانون الانتخابي بمثابة حجر الاساس لعملية الاصلاح السياسي، فعن طريق تعديل القانون الانتخابي لأي دولة يحدث تغيير في الدورة الانتخابية المقبلة ، مما يجعل هنالك تغييرات واصلاحات في مؤسسات الدولة كافة والتي تكون خطوة نحو تحقيق الديمقراطية واستقرار النظام السياسي(كامل ٢٠١٥ ، ١٢٢).

ثانيا: تعزيز دور منظمات المجتمع الدمني

تمارس منظمات المجتمع المدني دورا ليس بالقليل في معظم دول العالم، اذ تؤدي دورا مهما في تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية من خلال زيادة وعيهم بالقضايا الحياتية، وتكمن اهمية منظمات المجتمع المدني في الحاجة الملحة لتنمية الثقافة بين افراد المجتمع على اعتبار ان الثقافة هي شرط اساسي لتحقيق الاصلاح السياسي، لذا فإن تحقيق الاصلاح السياسي في مؤسسات الدولة كافة لا يتم الا من خلال التغيير بملكة الافكار والتفكير الخلاق واكتساب قدرة على النقد بين افراد المجتمع، وكل هذا يتحقق من خلال وجود منظمات المجتمع المدني التي تكون عاملا مساعدا ومهما للحكومة من اجل نشر الديمقراطية، ووسيلة من وسائل الاصلاح السياسي لأن لها دورا في تعزيز الولاء للوطن وتنمية الروح الوطنية وكل هذا يتم من خلال ما تنشره من افكار تساهم في إحداث تغييرات وتطورات داخل المجتمع(سعيد ٢٠١٢ ، ٩٤).

ثالثا: تأسيس احزاب سياسية جديدة

من اجل اصلاح النظام السياسي وجعله اكثر استقرارا وارساء اسس الديمقراطية لا بد من السماح بتشكيل احزاب سياسية جديدة داخل النظام السياسي ، وذلك من اجل ان تكون هنالك احزاب معارضة تقف وبشدة ضد اي قرار يتخذه الحزب الحاكم ويكون ضد الصالح العام، فضلا عن ضرورة وجود احزاب معارضة من اجل عدم الاستبداد بالسلطة واحتكارها مما يعزز مفهوم الديمقراطية، وعليه فان تعدد الاحزاب يعد احد الاسس المهمة لعملية الاصلاح لأنه بمثابة احد الاركان الرئيسية لتحقيق الديمقراطية وبلوغ الحكم الرشيد، وذلك لأنه كلما كان هنالك اكثر من حزب كلما قل احتكار السلطة بيد الحزب الحاكم ، وكلما زادت مراقبة الحزب الحاكم من قبل الاحزاب المعارضة وقل الفساد واحتكار السلطة الامر الذي يعمل على تحقيق الديمقراطية(كامل ٢٠١٥ ، ١٢٤).

رابعا: المشاركة السياسية

تبرز الحاجة لانتهاج مبدأ المشاركة السياسية في العديد من دول العالم نتيجة لما تعانيه الانظمة السياسية من اخفاقات وصعوبات في مسيرة عملها السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، اذ ان اغلب المشاكل التي تواجهها الدول هي نتيجة لسياساتها الخاطئة والمتمثلة في سياسة الانفراد بالسلطة والتسلط والطغيان وغياب معاني الديمقراطية ، وهو ما يستدعي اتباع سياسة جديدة من اجل القضاء على التسلطية وتحقيق الديمقراطية من اجل بلوغ الحكم الرشيد، وتعد المشاركة السياسية وسيلة وغاية في الوقت ذاته لما توفره من فرصة للأفراد من اجل المشاركة في العملية السياسية ، ومناقشة القضايا التي تهدد حياتهم والتي لا يمكن وضع حد لها الا من خلال المشاركة ، مما يجعل تطبيقها لا يكون الا في المجتمعات المفتوحة التي تقوم على اساس حرية التعبير والتنظيم(عليوة و درويش ٢٠٠٨ ، ٥).

وترتبط المشاركة السياسية ارتباطا وثيقا بالديمقراطية على اعتبار ان المشاركة السياسية هي التعبير الاوضح لفكرة الديمقراطية من خلال اشراك جميع المواطنين بالعملية السياسية والسماح لهم بالقيام بأعمال وادوار متساوية في كل جوانب ومراحل العملية السياسية، كما ان المشاركة السياسية تعزز دور المرأة في المجتمع والسياسة لأنها تعطي للمرأة فرصة المشاركة من خلال ابداء رايها او المشاركة في العملية الانتخابية فضلا عن الترشيح للمشاركة في العملية السياسية(مراد ٢٠٠٦ ، ٨٠).

خامسا: مواكبة التطورات التقنية والثورة المعلوماتية(الحكومة الالكترونية والذكاء الاصطناعي)

جعلت الثورة المعلوماتية وتطور الاتصالات العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة ، واصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على التدفق المعلوماتي من العالم الخارجي وحرمان مواطنيها من الاطلاع عليها، وهو ما دفع الانظمة السياسية ذات

النظام التقليدي الى التحول لأنظمة ديمقراطية تسمح بتنامي الافكار الجديدة وتبادلها، الامر الذي احدث تأثيرا في البيئة الاقليمية والدولية، وتظهر اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الحكم الرشيد من خلال الممارسات الديمقراطية التي تتم عن طريق انظمة حكم تعتمد على الوسائل التقنية في جوانب الحياة كافة، وبمعنى اخر انه يتم عن طريقها تيسير استطلاع المواطنين في شؤون الحياة ويصبح بإمكانهم الاطلاع على مستجدات الحياة السياسية، وتحول النظام السياسي من نظام قائم على استخدام الوسائل التقليدية الى نظام الحكومة الالكترونية والذكاء الاصطناعي يعد بمثابة تجسيد للحكم الرشيد وتعزيز دوره بالشكل الصحيح من خلال ممارسات الديمقراطية في ظل نظام الحكومة الالكترونية، وهو ما يعني قيام ما يسمى ب(الديمقراطية الالكترونية) من خلال وجود حكومة الكترونية وبرلمان الكتروني يقومان بوظائفهما على اتم وجه، وبالتالي فان نجاح الديمقراطية الالكترونية وكذلك الحكومة الالكترونية يكون نتيجة للإصلاحات السياسية التي تتبعها الدول والتي تلاقي قبولا من قبل المواطنين مما يعد السبب في بلوغ الحكم الرشيد(كامل ٢٠١٥ ، ١٢٧-١٣٣).

وبالإضافة الى ما سبق، فان هناك جملة من الاصلاحات السياسية التي تساهم في بلوغ وتحقيق الحكم الرشيد ، ومن ذلك العمل على مكافحة الفساد وسيادة القانون وحرية الصحافة واعتماد التعددية السياسية والمنافسة الانتخابية المستندة على النزاهة والشفافية والالتزام بحقوق الانسان وضمان استقلال القضاء وغيرها من الاليات والمجالات التي يمكن عن طريق انجازها وتحقيقها الوصول الى حكم رشيد فاعل وحقيقي(رمضان ٢٠١٦).

الخاتمة:

يمكن القول ان الحكم الرشيد لا يتحقق الا من خلال اتباع جملة من الاصلاحات السياسية والانفتاح على العالم الخارجي وتوظيف الوسائل التقنية بالشكل الصحيح،

فالحكم الرشيد يعني كافة الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التقنية في ظل مجتمع معلوماتي يقوم على اساس الثورة التقنية والمعلوماتية التي شهدها العالم، ومن اجل بلوغ الحكم الرشيد لا بد من اجراء عدة اصلاحات على مستوى الدولة كافة، ويمثل التحول والانتقال من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية الخطوة الاولى لتحقيق اصلاحات سياسية من اجل ايجاد ادارة رشيدة وحكم رشيد يعمل على توفير بيئة مناسبة للمواطنين، ونجاح الحكومة في عملية الاصلاح السياسي وقدرتها على تطبيق الحكومة الالكترونية والنجاح في ذلك يضمن تحقيق الحكم الرشيد (بالتوازي مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية) الذي يضمن تحقيق الرفاهية والاستقرار للمواطنين.

المصادر:

- الشميري، عبدالغني نصر علي. ٢٠١٤. سياسات الاصلاحات الامريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح ، منتدى المعارف ، بيروت.
- ابراهيم، حسنين توفيق. ٢٠٠٥. النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ابراهيم، عماد خليل. ٢٠١٨. نحو تحقيق الحكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع مؤتمر الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ، مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام وجامعة الكوفة، العراق.
- البابلي، نبيل. ٢٠١٨. الحكم الرشيد: الابعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات، مصر.
- باهي، سمير. ٢٠١٥ . عمليات الاصلاح السياسي في الانظمة السياسية المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، منشورات جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد ١٥.
- بوجحفة، رشيدة. ٢٠١٨. الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد ٤، الجزائر.
- خضير، صدام ابراهيم. ٢٠١٩. الحوكمة والاصلاح السياسي في العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر.
- رضا، عياد غالم. ٢٠٢١. اليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي تحت ظل الحكم الرشيد، رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- رمضان، فادي احمد. ٢٠١٦. البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية(١٩٨١-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.

- سعيد، علي بن سليمان. ٢٠١٢ . التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، سلطنة عمان.
- شايف، شايف بن علي. ٢٠١٩ . دور الاصلاحات السياسية في بناء الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
- صابر، نوري. ٢٠٢٠ . الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- عبد الزهرة، علي سعدي. ٢٠١٩ . الاصلاح السياسي والدستوري في النظامين السياسيين الجزائري والموريتاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق.
- عليوة ، السيد واخرون . ٢٠٠٨ . دراسات في السياسة العامة وصنع القرار، مصر.
- فاخر، هبة قاسم. ٢٠٢٣. الحكم الرشيد في الحد من التلوث ومخاطر البيئة الصين انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العراق.
- فوزي، سامح. ٢٠٠٧. الموسوعة السياسية للشباب ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر.
- كامل، شمس ضاري. ٢٠١٥ . دور الحوكمة في الاصلاح السياسي(دبي نموذجا)، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، العراق.
- كمال، شريط واخرون. ٢٠١٨. مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، الجزائر، العدد ٢.
- محمد، سامي عبيد واخرون.٢٠٢٣. الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية الوطنية (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) لإقليم كوردستان العراق وسبل تعزيزه ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد ٦٨ ، العراق.
- مراد، علي عباس. ٢٠٠٦. المشاركة السياسية من منظور تنموي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق ، العدد ٥.
- التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان المرقم(A/HRC/٢٥/٢٧) في ٢٣ كانون الاول ٢٠١٣.
- الموسوعة السياسية، مفهوم الحكم الراشد، على الرابط الاتي: **https//political–encyclopedia.org/dictionary/concept.of.good.governance.**
- The United Nations, Economic and Social Commission for Asia and The Pacific, what is Good Governance.
- The World Bank, Governance and Development, the world bank publication, Washington, 1992.
- UNDP, Governance for sustainable human development, policy paper, 1997, http://www.undp.org.

المصادر باللغة الانكليزية:

- Al-Shamiri, Abdul-Ghani Nasr Ali. 2014. American Reform Policies in the Arab Region: Between Values and Interests, Al-Maaref Forum, Beirut.

- Ibrahim, Hassanein Tawfiq. 2005. Arab Political Systems: Modern Trends in Their Study, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- Ibrahim, Imad Khalil. 2018. Towards Achieving Good Governance in Post-Conflict Iraq: Conference on Legislative Reform – A Path Towards Good Governance and Combating Corruption, Al-Nabaa Foundation for Culture and Media and University of Kufa, Iraq.
- Al-Babli, Nabil. 2018. Good Governance: Dimensions, Standards, and Requirements, Egyptian Institute for Studies, Egypt.
- Bahi, Samir. 2015. Political Reform Processes in Maghreb Political Systems in the Post-Cold War Period, Journal of Legal and Political Sciences, Publications of the University of Shahid Hamma Lakhdar in El Oued, Algeria, Issue 15.
- Boujahfa, Rachida. 2018. Good Governance and its Role in Environmental Protection and Achieving Sustainable Development: A Case Study of Algeria, Journal of Constitutional Law and Institutions, Abdelhamid Ibn Badis University of Mostaganem, Faculty of Law and Political Science, Issue 4, Algeria.
- Khodair, Saddam Ibrahim. 2019. Governance and Political Reform in Iraq, Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies, Algeria.

- Reda, Ayad Ghalem. 2021. Mechanisms of Political Reform in the Arab World under Good Governance, Master's Thesis, Abdelhamid Ibn Badis University of Mostaganem, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
- Ramadan, Fadi Ahmed. 2016. The Political Dimension of Good Governance in Malaysia and the Possibility of Palestinian Application (1981-2003), Master's Thesis, Academy of Management and Politics for Graduate Studies, Gaza.
- Saeed, Ali bin Suleiman. 2012. Political Development and its Role in Political Stability in the Sultanate of Oman, Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Arts and Sciences, Sultanate of Oman. - Shaif, Shaif Bin Ali. 2019. The Role of Political Reforms in Building Good Governance in the Republic of Yemen 1990-2010, PhD Thesis, University of Algiers 3, Faculty of Political Science and International Relations, Algeria.

- Saber, Nouri. 2020. Good Governance: Between Theoretical Foundations and Implementation Mechanisms: A Study of the Algerian Experience. Master's Thesis, Larbi Ben M'hidi University, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
- Abdel Zahra, Ali Saadi. 2019. Political and Constitutional Reform in the Algerian and Mauritanian Political Systems. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, Iraq.
- Aliwa, El-Sayed, et al. 2008. Studies in Public Policy and Decision-Making, Egypt.
- Fakher, Heba Qassem. 2023. Good Governance in Reducing Pollution and Environmental Risks: China as a Model. Master's Thesis, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, Iraq.
- Fawzi, Sameh. 2007. The Political Encyclopedia for Youth, Nahdet Misr for Printing, Publishing and Distribution, Egypt.
- Kamel, Shams Dhari. 2015. The Role of Governance in Political Reform (Dubai as a Case Study), Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Political Science, Iraq.
- Kamal, Shreit, et al. 2018. The Concept of Good Governance and its Relationship to Sustainable Development, Journal of Studies in Economics and Business Administration, Algeria, Issue 2.
- Muhammad, Sami Obeid, et al. 2023. Good Governance and Sustainable Development in Light of the National Development Plan (2016-2020) for the Kurdistan Region of Iraq and Ways to Enhance It, Journal of Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Basra, Issue 68, Iraq.
- Murad, Ali Abbas. 2006. Political Participation from a Developmental Perspective, Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Iraq, Issue 5.
- Annual Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (HRC/25/27/A), dated December 23, 2013.
- Political Encyclopedia, The Concept of Good Governance, available at: https://political-encyclopedia.org/dictionary/concept.of.good.governance